

اتفاقية عدم الإفصاح

حررت هذه الاتفاقية ("اتفاقية عدم الإفصاح") وأبرمت بين كل من

(الطرف المفصح)

- و -

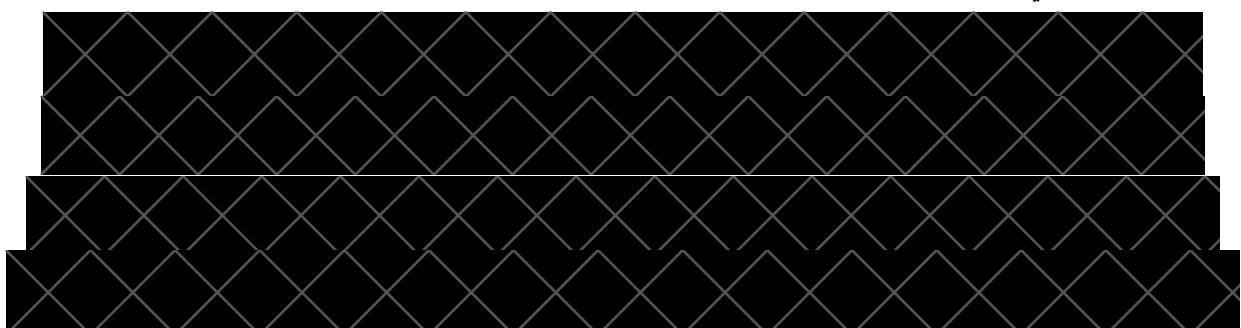
(الطرف المتنقلي)

وذلك بغرض الالتزام بالسرية وعدم إفشاء المعلومات السرية المعرفة أدناه في هذه الاتفاقية ويشار إليها فيما بعد باسم "المعلومات السرية". عليه، يوافق الطرفان بموجب هذه الاتفاقية على حماية معلوماتهما السرية والمحافظة



المادة الأولى : التعريف

لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بـ"المعلومات السرية" أي وكل المعلومات التجارية المملوكة للطرف المفصح الممارس لها في نطاق أعماله التجارية، على سبيل المثال لا الحصر؛ الوصف التجاري، وخطط التسويق،



أيضاً تتضمن المعلومات المالية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: أرقام الحسابات و

المعرفات، وأرقام التعريف الشخصية، وكلمات المرور، وأرقام التحقق الامنية،

يشترط لاعتبار المعلومات المقدمة من قبل الطرف المفصح بأنها ذات صفة سرية أن تكون مقدمة خالل أو بعد سريان هذه الاتفاقية، ويمكن أن تكون المعلومات ذات طبيعة مادية أو غير مادية، وتشمل جميع التحليلات أو

اتفق الاطراف بعلمهم النافي عن الجهة أن الطرف المفصح يمتلك جميع المعلومات السرية المفصح عنها وفقاً

لهذه الاتفاقية

المادة الثانية: الاستخدام المسموح به

يجب أن يحفظ الطرف المتنقي بالمعلومات السرية كاملة وللمنعنة الحصرية و الوحيدة للطرف المفصح.

يلتزم الطرف المتنقي بعدم الإهمال أو التهاؤن خلال تداوله أو استعماله للمعلومات السرية، ويلتزم ببذل العناية

يلتزم الطرف الملتقي بعدم مشاركته لأي من المعلومات السرية مع موظفيه، والمتعاقدين معه أو أي طرف ثالث.
وفي حال اضطر الطرف الملتقي لاطلاعهم على المعلومات السرية يجب عليه توقيعهم على عقود عدم الإفصاح

المادة الثالثة: الاستثناءات

على الرغم مما ذكر، ينتهي التزام الطرف الملتقي بعدم الإفصاح المشار إليه في بنود هذه الاتفاقية بحدوث أي

المادة الرابعة: الاستقلالية وعدم سقوط الحق

نظراً لأن انتهاك الطرف الملتقي لهذه الاتفاقية يمكن أن يتسبب في ضرر لا يمكن اصلاحه؛ ونظراً لعدم وجود تعويض مناسب بموجب القوانين والأنظمة تجاه هذا الانتهاك، يجوز للطرف المتضرر المطالبة بالتعويض عن

للتنفيذ، تظل جميع الأحكام الأخرى سارية سريان تاماً ومنفذة

المادة الخامسة: مدة العقد

تظل أحكام هذه الاتفاقية سارية المفعول وحتى بعد إنهاء هذه الاتفاقية، ويظل واجب الطرف المتقى بعدم إفشاء لأي من المعلومات السرية. وتنتهي هذه الاتفاقية في حال حدوث أي من الحالات الآتية: (١) فقدان

المادة السادسة: القانون الواجب التطبيق

نزاع بين الطرفين حول تطبيق أو تفسير أحد شروط هذه الاتفاقية وتعذر تسويته بالطرق الودية خلال ١٥ يوماً من

المادة السابعة: عدم المنافسة

يوافق الطرف المتقى على عدم منافسة الطرف المقصح و عدم قيامه بشكل مباشر أو غير مباشر بطلب أو

المادة الثامنة: الإشعارات

الأصلية المقدمة له من قبل الطرف المفصح، وأي نسخ أو مستندات أخرى في حيازة الطرف المتلقي

تشكل هذه الاتفاقية الاتفاق الكامل بين الطرفين وتعتبر لاغية لأي عقود أو اتفاقيات أو وعود سواء كانت كتابية

كتابي موقع من الطرفين

حررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين واستلم كل طرف نسخة للعمل بموجبها ويعتبر هذا العقد النهائي
وملزم للطرفين ولا يمكن الرجوع أو العدول عنه اعتبارا من تاريخ توقيعه

الطرف المفصح

التوقيع

رقم الهوية الوطنية

التاريخ

الطرف المتلقى

التوقيع

رقم الهوية الوطنية

التاريخ